

كتاب سياسي للعبارة والتاريخ

عثرنا على صورة هذا الكتاب الذي أرسله السيد محمد الأدرسي

(إلى الإمام يحيى حميد الدين)

بتاريخ ١٦ ربيع الأول الأنور سنة ١٣٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن علي الأدرسي إلى جناب المولى ، الذي هو بالحامد
أولى ،^(١) الإمام يحيى حميد الدين أشرق الله شمس سعده ، وأعلى مراتبه
على منن جده ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد تقديم تحيات بين يدي
مجوى هذه السطور ، تهديها إليكم نبات الوداد وتحتات الاخلاص على
أطباق النور ، فقد وردت كتبكم الكرام آخرها ما هو بصحبة السادة
الاجلاء الطياء الاعلام ، السيد الملامة صفي الاسلام الصنو أحمد بن يحيى
ابن قاسم عامر ، والصنو الملامة العزي محمد بن علي بن أحمد بن حسين
الداري ، والصنو الملامة الوجيه عبد العزيز بن يحيى بن المتوكل ، والصنو
الملامة العزي محمد بن محمد الشرعي الحلبي ، وقد سرنا وصيولهم وشريف
قدومهم وانشرح البال من لطائف علومهم ، ونظراتهم فهم مهم ، وتذاكرنا
في أبحاث شتى .

أما مادة الصلح بيننا وبين الحكومة فمن أول يوم وما ندعو اليه
هو الوفاق ، وكلما أرادوا عقد ذلك نقضوه وكفى بما كان في هذه المدة

(١) حذف من هذا المكان ما أعيد من الانقلاب والسبع

الاخيرة ، فان المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات بل اربع (مرات) بمد وصول رسالهم الينا فاذا اجبنا بما فيه الوفاق ارضوا تيباً وكبراً واحتقاراً لنا

فاولي المرات بواسطة محمد توفيق^(١) في مجيئه الاخير فأجبناهم ذاكرين

مواد بسيطة لأن في ذلك الوقت لم يكن قد وقع بيننا وبينهم سفك دماء. وتلك المواد هي أن نكون في جهاتنا أمرين بالمعروف، ناهين عن المنكر، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بقاء مرا كزهم ، واليهم تساق الحاصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة والمترددين في مصالح البريات ، وان يبقوا (جازان) برتبة المعتاد ، وان لا يحدثوا زيادة من القوة في البلاد ، وان يفاك أمير مكة صالح بن حسن وصاحبه من الحجاج ، وان

(١) هو الشيخ محمد توفيق الأرنؤطي الأصل الممدود من علماء الترك جاور في الأزهر وعرف السيد الادريسي فيه وقد أرسله اليه الاتحاديون بعد الدستور غير مرة ليكشف لهم حقيقة أمره ، وقد كنت مرة في ناديهم الشهر (نور عثمانية في الآستانة) حين جاءهم أول كتاب منه فأخبروني أنه أتني عليه فيما كتبه ووصفه بالأخلاص للدولة ولتقام الخلافة وانه لا يريد الا ارشاد الناس لما فيه صلاحهم في دينهم ووطنهم الدولة . فذكرت هذا الكلام للمصدر الاعظم حسين حلمي باشا : فقال الشيخ توفيق رجل بسيط ساذج الخ ولم أسمع يوماً من رجال الجمعية مثلما سمعت من المصدر من الأرياب وسوء الظن . وقد اجتمعت بعد ذلك بالشيخ توفيق في الآستانة ثم في مصر بعد عودته المرة الثانية من اليمن وكانت الحكومة قد اظهرت العداوة للادريسي وأذته بالحرب فسأته عنه فقال : انه على ما عهدت من قبل من الاستقامة والأخلاص والسكن الحكومة اعرف بسياستها . أو ما هذا مضاه . وقد رأيت بعض اخواتنا العرب في عبي يطعنون في الادريسي فعارضتهم وذكرت لهم ما سمعته وما رأيته من بعض كتبه لأهله في السودان الناطقة بأخلاصه للدولة حتى اضطره الاتحاديون بمنعظم الى ما كان من المقاومة .. فاقنعوا

توسط فيما بينكم وبينهم من الصلح . وهذه المواد مما يضحك منها لأنها
بساطراً لا تكاد ان تكون مطالب . ولكن أدانا الى ذلك حسب الراحة
للبلاد والعباد .

فما كان الجواب الا بتقص ذلك فسافروا تلك القوة التي يقدرها
محمد رافع بك وعهد علي باشا في جازان ، وملاؤه بالآلاف ، وازدادوا
عدواناً على طلب الحجاج لجسهم كما وقع في حبس بعض رجال (المع) في
حج هذا العام . وأشعروا ان العسيري تابع لامارة حسين بن عون ^(١)
وأرسلوا اليها بطريق مصر في حين وصول القوة العامة يرفق عزت ^(٢)

التي ان أردت السلامة اقتح لهم الطريق الى الإمام التي تمر على طرف
البلاد التي بيدنا ، ففوضنا الامور الى الله واستعنا به في مدافعتهم ومحمد
الله قد كان ما كان

ثاني المرات بواسطةكم عند ما وصل اليكم عزيز ^(٣) ووافقناكم فكان
منهم الجواب بالتطبيق على ما هو في حكم الاستعيل وهو اجابتنا بحضور
الاستانة . وقد تحقق لكم من هذا نهاية الاعراض ، مع انكم قد بذلتم
الجهد كما أخبر عزيز عند وصوله مصر لبعض أصدقائنا بذلك ، وبما
كررتوه من المراجعة فيما هنالك ، ومنم عزت وأخذ في تجهيز نحو
تسعة وثلاثين طابورا الى ان حال بيتنا وبينهم الله بما تداركنا به من رحمته

(١) أي جفلوا بلاد عسير تابعة لأمير مكة الشريف حسين بن عون (٢) هو
عزت باشا القائد الاخير لحلة اليمن وهو الآن القائد العام لجيش الدولة في شطلجة
بجوار الآستانة لمدافعة البلغانيين عنها (٣) هو عزيز بك علي المصري الذي كان
واسطة الصلح بين الامام وعزت باشا في اليمن وهو الآن أمير العرب وقائدهم في
في قطر بنغازي يجاهد ايطاليا

فكشفت عنا النعمة ونجاننا كما هو سنته مع عباده المؤمنين ، وهكس عليهم
القضية وسلط عليهم عبادة اله أولي بأس شديد فحسوا خلال الديار وكان
وعداً مفزولاً .

ثالثها كان بواسطة السيد الشراعي مع بعض اخواننا فأجبنا فكان
الجواب منهم بالسكوت .

رابعها مع سليمان متصرف عسير لما أنانا جوابه ^(١) بعد أن قامت
عليهم فتنة الطليان بدعوا نافية الى الوفاق ، وان نسكرن اخواننا ونهجر
الشقاق ، فأجبنا عليه بالترحيب والتسهيل ، فارسلنا بعض مخلص أصحابنا
الى ان وصل بقرب مسكرهم وخاطبه بخصور ولاجل المناكرة فياجمع
الشأن فكان يساجل الى ان تمكن من أرزاق ومماش لأنه في ذلك
الوقت كان عادماً فلما رأى انه استغنى تكبر وأجاب بالانظة وأعداد الطواير
الجملة للمخالفين فرجع صاحبنا بذلك

ثم في هذه المدة مع مارأينا من فتك الطليان بهم أخذنا العطف
فامسكنا كل حركة وكتبنا لمن في مفرزة (ميسدي) ^(٢) ان دهك شيء
فلكم منا عون . فكان منهم أن محمد علي ^(٣) مر بطريق القنفذة، وليته لما مر
قصر اشتغاله بمصاحبة المسكر بل أخذ يحرق ما وجد في طريقه من بيوت

(١) قد وثقنا على كتاب سليمان باننا هذا للسيد وجواب السيد له ومنشورها
يد (٢) ميسدي ثمر من شعور عسير بين الحديد وجزان او جازان وفيه قلعة
عسكرية وهو الآن من شعور التي يد السيد وقد عثرنا على كتاب من القومندان
التركي الذي عرض السيد عليه المساعدة على ايطاليا (٣) هو محمد علي باننا الذي كان
والي اليمن وقائدها العام

السادات العلماء لأن هذا الرجل أكبر عداوته لأهل الدين لأن ما ناله من الشرف في الآستانة (كان) بسبب شقته لعالم في أمته أيام تنازع وقع بين المسلمين والنصارى هناك. ولما قدم جازان بالمساكر لم يحتر لهم (خسته خانه) إلا جامع تلك البلدة ولا يهيمه أن تلوث بالنجاسة وتغطت إقامة الجمعة فيه وكأنه يظن أن هذه هي الأسباب في ارتزاقه النياشين والرتب من باب « من رزق من شيء فليزمه » وهذا هو السبب في تجهيز ما وجهناه من الجند إلى جهة الشام^(١) لأجل مدافعة هذا الطليان، والحفاظة على مراكز أهل الدين والإيمان

وقد حصلت المناكرة بيننا وبين هؤلاء الأخوان في هذه الأحوال إلى أن ساق بنا الكلام إلى مفرزة (ميدى) وأخبرناهم أن الطليان قد ضرب قلاع الدولة ومراكزها من باب المندب إلى جدة، وهذا تلك الحصون بمدافعة السلطة ولم يبق إلا هذه القلعة مع أن شيخ البلدة التي فيها قد نسبت له جناية مع الطليان بواسطة شهادة سبوك طالب الخلاف بين الترك والطليان فيه وتوقف الأمر على شهادة هذا الشيخ وتهددته الدولة بالشهادة لها فشهد. فإذا قصد الطليان هذه المفرزة لا يقتصر عليها بل يتعداها إلى تلك البلاد لما جناه شيخنا عليهم وسابقاً قد ضربوا هذه البلدة كما قدم رفقه ومن المشاهد أن هذه المساكر كجملته من في كل موضع إذا ضرب الطليان المواقع هربوا من مواقعهم تلك إلى محلات العامة ولم يدافعوا ولا يضرب مدفع واحد، وقد ضربت هذه القلعة من نحو شهر وخرجوا

(١) هي الحدود الشمالية لصير يسونها جهة الشام

منها كما ذكرنا ، وهذا مما أوقع الناس في العجب ، فإن الدولة لما عجزت
عن اصلاح الداخلية كان يرجى منها حفظ الخارجية ، والقيام بالدافسة
عن الرمايا عن قصدهم بسوء ، فعجزت الدولة الآن عن هذا وهذا فاقابني
لهم الا أن يسموا الناس بحسن الخلق لو كانوا يقولون

ثم انه قد اشد الخطب من الطليان بمحاصرهم للعديدة الى حالة يخشى
مها أن تحتل المدينة فنكلمنا مع العسكر الذين في القلعة بأن يتواءم بها
ضروه على الاسلام والمسلمين لأن المدينة اذا احتلت يتبها ملحقاتها
ومن ذلك هذه القلعة ، ومن المعلوم حسب اصولهم أنه اذا احتلت المدينة
وجاء المحتلون ببوايرهم لاستلام هذه النقطة تبعاً للمركز ومهم الاقذ
بالتسليم من كبراء الترك فان من في هذه النقطة لا يلتفت الى الاسلام ولا الى

المسلمين ولا يهتمون بأمر الوطن بل حالاً يملون الترتيب اللازم في التسليم
الى المحتلين ولو بطريق الحرب مع أهل الوطن بأن يضربوا من القلاع
وتضرب البواير من الساحل حتى يتصلوا بالمحتلين ويدفعوا لهم موقع
الحرب ، ويسلبوا أهل الوطن الى الاسر ، كما فعلوا في بني غازي إحدى
متصرفيات طرابلس ، فان أهلها عشية احتلال الطليان لما رأوا ببواير الطليان
بالساحل أسرهم الى مركز الحكومة ليستمدوا للقتال ويودعوا أهلهم
وأموالهم في محل مكين ، فمنهم الأتراك والأرمن الطمأنينة فرجعوا
الى بيوتهم ، فلما جن الليل لم يشعروا الا والمتصرفية باجمها صارت عساكر
طليانية فقاموا للدفاع ولم يكن الخروج من المنازل الا للرجال دون النساء
والثرية ، وهم الآن تحت قبضة الطليان . واشتهر ان هذه المعاملة من

السائر بأسباب ما أخذته كبراً وهم من الطليان خفية . وبأسباب ذلك استقال الصدر قمين إن بنائهم حينئذ في المواقف الحربية لا للدفاع وحماية الثغور كما هو اللازم بل بتولي إمارة المسلمين بل للاغراض الفانية ، ويبيع البلاد للمصلحة الشخصية ، فن يبع الإسلام فليعه من الترك ، ومن يندب الدين فليندبه مما لهم من اختلاف الافك ، فلما خابطناهم في النزول مضوا ليقوا مع الصاكر العربية جنباً مجنب حتى إذا احتلت المدينة يكون موقع المفزة الميدية بأيدي المسلمين يؤدون فيه ما أوجب الله عليهم وإن امتسوا فلا الزام . وإن أرادوا اللحاق بكبرائهم فلم ذلك . فأبوا هذا وهذا « ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله » .

والمعجب من هؤلاء الناس يذكرون أننا السبب في تركهم للمدافعة كما روى عنهم السادة الواصلون فليت شعري من أي وجه ؟ وأي قرب بيننا وبينهم في المسافة أن يقولوا نخشى أن نصل بنازين إذ في الأقل بيننا وبين الجديدة ثمانية أيام ولو سلم هذا فما يكون جوابهم في احتلال الطليان لطرابلس ؟ وما المانع من المدافعة هناك مع أن أهل تلك الجهة من المخلصين للحكومة بل هم قائمون بالقتال للمحتلين من الآن ، ومن المعجب أن الحكومة قبل أن يحتل المحتلون رفعت الاسلحة والوالي والمسكر الا شيئاً قليلاً وبمد ذلك لم تمد المجاهدين ولا بدرهم أو نقر . وفي عهدي أنا عرفناكم سابقاً أن في صبح ليلة خروج الأتراك من جازان وفي اليوم الذي بدمه جاءت بواسطة بطريق البحر فوقعت بيد المجاهدين فإذا بعض رسائلها يحتوي ترجمتها على اعلان حرب إيطاليا لهم وأنه يلزم ما يبرهم هنا العناية ، ما بال انطالين وحفظهم ، فتعجبنا من حسن معاملتهم ، هذا لمن

ناوؤهم بالمداء الأكبر وإذا حصل منا معاشر المسلمين أدنى شيء معهم قامت
القيامة . وبينما نحن في هذا الموضوع إذ ورد منكم كتاب كريم ، فتلقيناه
بالترحيب والتكريم ، وسنوفي كل بحث مما أشرتم إليه حقه إن شاء الله
فأما ما أشرتم إليه من قولكم (والدولة العثمانية وإن كان أمرؤها كما
عرفتم فإنه عند الشدائد تذهب الأحقاد - إلى ان قلم - أما ما كان سابقاً مما
ذكرتم من تباعد العثمانية عن الإصلاح فإنه لا يفرنا الآن إلا نصاب)

وقد أنصف الغارات من رامها . فلا يخفكم أي حقد عندنا ، ولا
جاء في كتاب سليمان (باشا) يمنع إلى السلم في وقت قيام الطليان واقمت
وأجيت بما صدوت إليكم صورته وأرسلت من أخصاء اخواننا من يقوم
بحل هذه المشاكل كما قد أشرنا لكم في أول الجواب ولم ننتفت إلى ما سبق

منهم من الأبعاد بأنواع المهالك حتى يشق بطون الموامل فلما جاء جواب
سليمان لذلك الأخ (يعني مندوبه) بالتهديد واعداد الطواير للتربية تعجبنا من
ذلك وما زلنا نتوقف عن عمل أي حركة رجاء أن يهتدوا إلى الصواب فما
كان بعد ذلك إلا مرور محمد علي (باشا) في شهر ذي الحجة بحرق بيوت
السادات والعلماء وأفاضل الناس كما قد ذكرنا لكم أول الكتاب . فيأيت
شعري ما نضنم بعد هذا وهل فيه انصاف أعظم من هذا الانصاف حتى من
كان لنا بالأمس عدواً لئودا أصبحنا نتقرب إليه بالمودة لا لشيء بل كان
حجاً للإصلاح يزيدنا . وهل من العقل بعد ذلك لنا أن نرمي باقتنا إليه
ولو على المهالك ؟ وهل هذا من الدين ؟ كلا وأصدق القائلين يقول
(ولا تهنوا ولا تهزونا وأنتم الأملون إن كنتم مؤمنين)

ثم إن ما أشرتم إليه هو لم يزد عن كونه من قبلكم ولم يدر ما عليه

اذ لم يرد من كبرائهم وأعيانهم من تحسن الخطابة معه في ذلك وفي كيفية مواصلة الخطاب الى الاستانة لان ولاية اليمن صارت الآن منقطعة عن

الولاية العثمانية للحيولة بالقوة الإيطالية

وأما ما أشرت إليه (ان لو اقترن ما بيننا وبينهم يصلح ما بينكم وبينهم) فاعلم أيها الامام اني عند ما أتو ذلك، أجد خاطري ينكسر مما هنالك، لانه حين أرادوا أن يقتنوا الفرصة في وان كنتم جزاكم الله خيرا كرتتم التوسط في الصالح لكن لا على طريق الشرطية بخلاف الآن لما كان الصالح لمصاحبتهم أوفق فآثر عموم علي مع اني الصاحب القديم، والخل الذي هو على العهد الى المات مقيم :

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى ما الحب الا للحبيب الاول
ومنازل في الارض يأتها الفتى وحينئذ أبدأ لاول منزل
وأما ما ذكرتموه (ان الممل الكفرية كما عرفنا فوقت سهام انتقامها
على الدين القويم، وفضلت بالمسلمين أقبح الافاعيل الى آخر ما شرحتموه) فلا يخفكم ان هذه الامة قد أخذت هذه الازمان الطويلة وهي في اطمئنان بال، وسكون الاحوال، لما كان سلاطين آل عثمان قائمين بحماية الشرع الشريف، ولا مظاهر لهم الا انهم نواب الامة الاسلامية في حقوق دينهم الخفيف، ولا شك ان أهل الممل المختلفة لا يتجاسرون على هدم هذه السياسة لانها تستدعي الثورة العامة بين المسلمين وغيرهم في جميع الاقطار الشاسعة ولا أضر على الاجانب من هذه الحرب الدينية، وبها كان يهددم السلطان السابق عند المشاكل الدولية، فيجضعون الى الموافقة، فهذا عشنا وعشتم طول النشأة لم نسمع في الخارج بمشاقة، بل كان في آخر المدة الاخيرة

مارفع الدولة لأعلى مكان حيث ظفرت باليونان، واحتلت عاصمة ملكهم
بِقوة عظيمة القدر والشان، فلما جاءت هذه النشأة الأخيرة من الأتراك
تظاهروا بالحرية ليرضوا أهل الملل الأخرى وأن الاختصاص بدين
الاسلام هم منه على فكاك ولهذا سموا أنفسهم بالجامعة الثمانية، ليرحدوا
الملل هرباً من الجامعة الإسلامية. وقد أرسل جنابكم اليانك الرسالة
المؤلفة لشيخ الاسلام سري زاده محمد صاحب ونبهم عافاكم الله على ما فيها
من الإلحاد وجزاكم الله خيراً تلك الافادة. حينئذ حدث أمران: ضج أهل
الاسلام من رغبة الأتراك عنهم، وطمع أهل الملل في الأتراك لتفوق
الجمية الإسلامية منهم، فأخذوا في انتهاب البلاد منهم، فاستقلت ولاية
البنار، بعد أن كان ملكهم في زمن السلطان السابق برتبة ياوران، وبيعت
ولاية البوسنة والمهرسك علناً، وطرابلس خفية، وهدى لفرنسا على
تعبية تونس، وحينئذ قامت الأجانب ينار بعضهم من بعض فدوا أيديهم
الى احتلال البلاد الثمانية لهذه الأسباب وتفسير الثمانية بطريق أولى
كثيرين وقاس كما ذكرتم، مع أن فاس هذه من أعوام قريبة سعى
السلطان السابق في استقلالها بواسطة ملك ألمانيا لتعفظ من غوائل
الأجانب، فتغيرت في هذه الايام السياسة الإسلامية من اهلها فكان
ما كان في مسافة ثلاث سنوات، وهذه الرامة أقبلت فيها تداعي الشدائد
من كل الجهات، وكل فريق يمد يده الى ماشاء من النواحي المختلفة.

وقد عرفناكم عنشاً هذه الاحوال، لتعرفوا من هم السبب في محاق البلاد
الإسلامية والاضمحلال، فهم الاحق بالملامة، والتقريم والتوييح وسلب الكرامة
وباليت شمري ما المراد منا في الرابطة التي أشرتم اليها فان كان تقصد

التسكين الجرد الى ان توافق معهم الامور ثم يقبوا كأن لم يكن بيننا وبينهم صداقة كما كان بالمام الماضي اذ قدمنا لهم عشرة آلاف عود للسلك وأمانا لهم الطرق وتهدنا لهم بالاصلاح حتى صاروا دولة حقيقة يروحون ويندون بكل شرف، فما كان منهم الا تدير الحيلة في المجهوم القبيح علينا فجانا الله وآل الامر الى مام فيه من الاهانة والحيرة ولا حول ولا قوة الا بالله .

أولا توافق الامور كما هو المنتظر ان لم يستمظفوا خواطر المؤمنين واشتد الحال ان آل الى سقوط البلاد بأيدي الغير يسلمها الا تراك لهم ولا يلزمنا الا قبول ما حلوه وأبرموة فما في هذه الا اقامة الحجة علينا من الله ، وما المندرة في ذلك المقام الالهي . وان كان القصد ان نكون نحن وعم

شركاء في المواقع بدون خداع في الحال والاستقبال ، شركاء في الدفاع عن الدين ، شركاء في الرأي حتى نعلم ما يراد بنا ، ونؤدي ما أوجب علينا ربنا ، ولا نكون العوبة للاتراك يسلمونا الى الغير متى شاءوا والياد بوجه الله بل نكون على أمن من ذلك كله ، فأهلا بالوافق وسهلا .

وفي الحقيقة الحقير ان هو الا رجل قام بتأييد الله في هذه البرية القمراء للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واقامة الشريعة التي لا حوز لنا دونها ولا عصمة ، ان كنا ممن يحتفلون بتعاليمها الالهية ويخدمونها

فقامت هذه الفشاة الجديدة من الاتراك وحشدوا المساحك المصعوبة بالدمرات والسيوف البواتر ، وشاع وذاع انه صدرت ارادة سلطانية ، واسارة من لدن الجمعية ، باستئماننا ، ولا يعلمون ان الامر بيد الله وهو أكرم الاكرمين ، لا يضيع من من عليه من بريته ، وكساه

من الإيمان بحال كرامته ، بل ينصره ويتقم من عاداه كما وعد في كتابه
العزيز ، وعد الله حقا ومن أصدق من الله قيلا . فقال عز وجل (أنا لنصر
رسائنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد) . وقال عز وجل
(فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقا علينا نصر المؤمنين) وأنى والله
عند هذه الآيات اعلم من أين أخذت هذه الدولة خدمات عليها
الاهوال من كل جانب جملة واحدة على غير أسلوب معروف ، ولا
تقدير في الحساب ، ألوف (وإذا أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له)
فاجأها القمر الإلهي بنته واقطعت في مدافته كل حيلة فسبحان
القائل (وما لهم من دونه من وال) . وأنى والله لا أعلم بدواء تلك العلة
فهل من سبيل الى ان أكون الطيب الرباني ، ولا تكاد تلبث هذه الدولة
ساعة حتى يشفيها الله في جميع الأنحاء لكن ان رجعت سياستها الى
الصراط المستقيم الرحماني . وقد ذكرنا للسادة الواصفين تفاصيل الأمور
وأبدينا لهم ما يصلح في المقام واكتفينا ببيانهم عن شرح ذلك هنا لأن
للإسلام مقامات طويلة ومباحث مختلفة ، كما سيوضحون لكم ، وهم من
أفضل عباد الله وله الحمد ان جعل بيتنا وبينهم التآلف وخالص الوداد في
الله ، ومثلهم يقوم بالبيان وكونوا على يقين ان مافيه صلاح المسلمين
والاسلام وحفظ البلاد بدون خداع قانا فيه على رفاق . وكذلك اكتفينا
ببيانهم في مادة الحدود من (الشرف) الى (بني جماعة) وقد تجررت
بذلك ورقة بخط السلامة المفضل بدر الآلي السيد أحمد بن يحيى عامر ،
هذا وشريف السلام وأسناه بسمك ومن بالمقام ورحمة الله وبركاته
الإمضا

﴿ اتحاد لائحة الاصلاح البيروتية ﴾

(الحقوق التي اعطتها اللائحة لمستشارين الاجانب)

(١) جاء في المادة الرابعة أن اعتراض الوالي على قرارات المجلس العمومي مقيد بمصادقة مجلس المستشارين . وهو قيد لا حاجة اليه لان مجرد اعتراض الوالي على قرار ما لا يقتضي الغاء حق يقيد فيه بما يمنع استبداده به ، ومن شأن الاعتراض أن يبين على أحد أمرين إما مخالفة القوانين أو مخالفة المصلحة ، ولو قيدوه بهذا لكان أولى حق لا يكثر الاعتراض من الولاية البراء فيضيع بها الوقت . وما دام القول الفصل في الاعتراض للمجلس فالاعتراض اما أن يفتح ولما ألا يضر

(٢) في المادة الخامسة ان لجنة المجلس العمومي تبتعد بإدارة مستشار ههنا المجلس ومن حقوقها دعوة المجلس لاجتماع فوق المادة باتفاق ثلثي أعضائها ومصادقة مستشار المجلس . فهذا القيد لا حاجة اليه أيضاً وفيه خصم لحقوق اللجنة عظيم ، فإذا سوفنا أن يكون اجتمعها بإدارة المستشار لاتخاذها اماما ومرشداً لما فيها هو اعلم به منها من وظائفها كلها أو بعضها ، فلم لا يجوز لها الاستقلال بطلب عقد المجلس اذ رأى ثلثا أعضائها الحاجة الى ذلك لاورد تنسيق بمصلحة بلادهم يجوز أن لا يبرنها للمستشار ؟ الا يجوز أن تكون المسألة التي يدعونها لاجلها مهمة جدا في نظرهم وأن يكون للمستشار هو في عدم اجتماع المجلس لها لان فيها تناقض بين مصلحة الوطن ومصلحة ابناء جنسه الاوربيين ؟ بل فالمصلحة أن لا تجعل له ههنا يمكن أن يضر ولا حاجة تدعو اليه أو ليس لنا فيه فتح . على ان القاعدة الاعيولية ان دفع الناسد مقدم على جلب المصالح

(٣) في الكلام على تعيين الموظفين من المادة السادسة أن طالب الوظيفة يتحتم امام لجنة مؤلفة من مستشار ورئيس الدائرة التي يطلب الترخول فيها . والظاهر ان الامتحان يكون باللغة العربية ولا تشترط اللائحة أن يكون المستشار عارفاً بها لانها معرفة للتركية أو الفرنسية تقوم مقامها ، ثم ماهي مواد الامتحان ولم يشترط في كل مستشار أن يعرف قوانين الدولة فتقول ان الامتحان يكون بموادها

(٤) في الكلام على عزل الموظفين من المادة السادسة أيضاً أن رؤساء البلدية تكف أيديهم عن العمل بناء على طلب المستشار ومصادقة مجلس المستشارين ، وأن سائر الموظفين المحليين من قبل الولاية تكف أيديهم بناء على طلب المستشار ورئيس الدائرة للمنسوين اليها فقط ، وان موظفي الحكومة المركزية يكون عزلهم

يطلب من مجلس المستشارين ويحكم من هذا المجلس . وقد جعلت اللائحة للتعيين
الاولين من الموظفين الذين تكلف بهم حتى مراجعة الوالي في مدة مينة ولسكنها
أوجبت على الوالي أن يجعل مستوى من يراجعه الى مجلس المستشارين الذين كان كف
اليد من قباهم ليحكم فيها . فهذه حقوق تجعل أمر النزول كله بأيدي المستشارين
الذين لا يعرفون لغة البلاد ولا قوانينها ولا يشترط فيهم فلك ولم يقيدوا بقانون آخر
يحكمون به في النزول والايقاف . وهذه ساءلة استبدادية خطيرة قد تقع على بعض
الناس بالثورة القاهرة ، وأغرب الغرائب أن يطلبها بعض الناس لاقتسبهم ويسمونها اصلاحا
وإنما طلبها مبني على قاعدة عدم وجود الاكفاء لادارة الحكومة في البلاد ، فكيف يكون
حال هؤلاء الموظفين الذين يقل فيهم الكثرة مع المستشارين الذين بأيديهم أمر وزقهم
وهم يذلون الآن لرؤسائهم من الترك خوفاً من النزول الذي لا يقطع الامل من العودة
الى الوظيفة أو يقل خير منها ، فكيف يكون ذلك لمن اذا عزلوه هم يجرعون بزلم من
خدمة حكومتهم طول حياتهم ؟؟

(٥) اعرب كل ما في هذه اللائحة على الاطلاق انها بعد ان جعلت أمر عزل
الوطنيين في أيدي الاجانب ناطت بهم عزل أقتسم أيضا كان واخصها بحسبون أنهم
سيبعدون في أوروبا من المستشارين والمفتشين ، من يجري على سنة الحلفاء الراشدين ،
ونسوا أنه لا يعرف في أوروبا كلها رجل سياسي وقع صوته بالرضا بالقاء امياز الأوروبي
على الشرقي في الحقوق والعقوبات ، بل المعروف عن الكثيرين منهم أنهم لا يرون أمة
من أهم الشرق توازي صلوكا أوروبا ، والذي يزيد هذا الأمر غرابة ان هؤلاء
للمستشارين الذين بعدون في تكافهم واتحادهم في الشرق كأنهم رجل واحد قد جعلت
اللائحة أمر مذنبهم مفروضا الى آرائهم وأهوائهم لا الى قانون يوجب عليهم الحكم بمواد
مينة في كل ذنب ، على حين أنهم اذا قيدوا بقانون ونيط أمرهم بمجلس تأديب
وطني أو محتاط لا تسهل مناقبتهم بما يوجب ذلك القانون « هذا وما فكيف لو »

اقترحت اللائحة في المادة السابعة ان تعين الحكومة المركزية المستشارين من
الاجانب للشرطة (الجندومه) والمالية والبوصلة والتعارف والجرم في مركز الولاية
ومفتشا عاما منهم لكل لواء -- وان يعين المجلس العمومي من الدول التي ترضاها
الحكومة المركزية مستشارين للمجلس العمومي والبلدية والناطقة والمعارف والبلدية
والبوليس ولسكنها لم يعين أعمالهم ووظائفهم في هذه الصالح وان ينع في المادة الثالثة

عشرة فذكروها واحدة واحدة في سلسلة انتقاداتنا هذا وهي أربعة
 (٦) أول وظائف هذا المجلس تفسير مواد النظام الذي تضمنه الحكومة المركزية
 على أن يكون دستوراً للحكومة الولاية ومجلسها العمومي، وليست أرى لأعطاء المستشارين
 هذا الحق وجهها إلا أنه حكم بين الولاية والعمامة والاف مجلس إدارة الولاية أجدوا
 من المستشارين يفهم هذه القوانين، ولعل حكومة العمامة ترى حكمه أقرب إلى
 مصلحتها إذا كان هؤلاء من الأعضاء المنتخبين ورؤساء المصالح الذين يبين بعضهم من
 قبلها وبعضهم من قبل الولاية، على أن إعطاهم حق هذا التفسير مطلق عام ولهم بذلك
 مجال واسع للحكم بالرأي والهوى . . .

(٧) الوظيفة الثانية لهذا المجلس تفسير القرارات والأنظمة التي يعضها المجلس
 العمومي . وليست أرى لهذه الوظيفة وجهها البتة ، فإذا أشبهه الوالي أو غيره فيما يعضه
 المجلس فينبغي أن يراجع المجلس فيه لأنه أعلم بما يضع ، ويترتب على إعطاء المستشارين
 هذا الحق وجوب نقل كل ما يعضه المجلس بهذه البلاد إلى اللجنة الفرنسية لأنها ستكون هي
 اللجنة التي يعرفها جميع المستشارين فيها ، وقد يكون هذا من مقدمات احتلال فرنسا للبلاد
 (٨) الوظيفة الثالثة له النظر والحكم في وجوب تنزل الموظفين أو عدمه ، وقد
 أشرنا إلى انتقاده من قبل وتقول هنا : أن الواجب المتعين أن يكون لكل مصلحة مجلس
 تأديب يتألف من رئيسها وبعض كبار الموظفين فيها ويجوز أن يكون مستشارها عضو فيه
 (٩) الوظيفة الرابعة له النظر والحكم (بناء على طلب الوالي أو أحد المستشارين)
 في كل خلاف يقع بين أحد المستشارين والمجلس العمومي أو إحدى لجانه أو أي
 دائرة (مصلحة) كانت ويكون حكمه ربما (!!!) وقد انتقدنا مثل هذه الوظيفة
 من قبل وزيد هنا انتقاد جيل حكمه ربما انتقاداً شديداً مؤكداً ، فإن هذا الحكم
 لليوم الذي لا يقبل التفض ولا المعارضة ولا يجوز فيه الاستئناف ، لا يصح أن يعطى
 إلا المصوم من الخطاء والنزاهة عن الهوى ، ولا يعقل أحد وجه الحاجة إليه ، ولا كيف
 ينجح الناس للحاكم من تلقاه أنفسهم

تلك إشارة وجيزة إلى ما رأيتاه من خطأ هذه اللائحة في موضوع المستشارين ولتأليفها
 انتقادات أخرى لأحاجة إلى بسطها . ولا كما يجازمين بأن الحكومة المركزية يستحيل
 أن تقبل هذه اللائحة ولا سيما الوزارة الاتحادية منها التي لا يرضيها إلا استبداد العمامة في
 المملكة فالواجب على طلاب الإصلاح الخالصين من أهل بيروت أن يفضوا إلى حزب
 اللائحة المركزية الإدارية لتكون يد الجميع واجدة ويد الله على الجماعة بما ووفد والله الموفق